کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: مجموعه (مشتمل بر: حاشیه بر شرح جامی و رساله (عربی) در نحو و اعراب عن قواعد الاعراب و مغنی صغیر) از سید نعمت الله جزائری و ابن هشام

مصنف

مؤلف: و ابوالخیر محمد بن محمد فارسی

خطی: نستعلیق و نسخ بسبب و در دو سطر؛ بخط آقا بابا بن جبار دستجردی و غیره

چاپی

سال تحریر: ۱۲۳۲ هـ - ق — عدد اوراق: ۱۶۹

جزء کتب: نحو — شماره خصوصی:

شماره عمومی: ۱۳۶۰۸ — شماره قبض:

واقف: خریداری — تاریخ وقف: خریداری کد رمان ۱۳۶۲

طول: ۱۹/۵ — عرض: ۱۲/۸ — شماره صفحات:

۱۷۱

حاشیه جزائری بر شرح جامی

۱۹۶

۸۰

196

فلک

کبادبر اجداد زد زباری نو نوشته شد

روزگار ... دوران ... کند

پره زال دهر ... برونگ ...

80

وایکی پهلوان پشنکون لشکرینون سرداری ... سام ... فخار ایدیر بینون
ادنی نام ... ایدی اما نام مارخار مرکبین میدانه ... طلب ایدب که بو وقتده نو ...
که هر کرد ... غبار غبار قالخیب دتور ... آسلان تهمتن تاج بخش و ملکزاده ... طلب ... سام
دشنخار وکلدیلر چون ... لر رستمی کوردیلر خسرو شاه دقاران رستم ... اشته دران
رستم ونقابدار ملکزاده پیاده علم ایاغنه کلدیلر اما رستم کوردی ... نام ... مید ...
ار اسنده ... ملکزاده یه ایشارت ایدب که او اسبابون بجنبه حرم بیتور واوزی متوجه
میدان اولوب چون بامارخارون کوزی رستمه دوشوب داد زا اوزینه ترپوب ...
... خواه پهلوانون اکسنده کوروب تام نعره وروب که ای دلاور اوزا اون بیان ...
... کیقباد بنم آدم تهمتن تاج بخش قویوبدر و سیمرغ آدم رستم قویوبدر اما نام مارخا
نیزه کلیین حواله ایدب ور رستمون سینه سنه وورنه و تهمتن الین ادزاده ... ن کلوکاها
... توب دچکوب اونون الندن دشنخاره کتوروب واوه کینون حلقه سندی دوروب که نیزه نون
... پشتندن زبانه چکوب وقوت ایدب ومرکبون اوستندن کوتوروب والیندن ... اوستنده
بلند ایدب توران ترکستان لشکرینون جانبنه آتوب ... براوز که سینون تیکه سندن دوروب ...
... اولوب آنگاه میدان آراسنده جولان ایدب براوز که آدم طلب ایدب اما سام مارخار اوزا
قوداکنه اولمش کوروب اودت ... کینه ... دوشوب مرکبین میدانه سکردوب ورستم ... یان دیوب که ای
... آدم ... الحال کورکینه ... باشینی ... اما ...

وبه
نستعين ۴۴

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل علم النحو نورا يهتدى به الى فهم القرآن المبين وميزانا يعرف به الغث
والسمين والصلاة على من خصه بظهور آياته وفضله على ارضه وسمائه وآله وصحبه
الفضلاء ومفاتيح الخيرات على الانام البررة لمن والاهم سيما الذين اذهب الله عنهم
الرجس وطهرهم تطهيرا فيقول الغريب على البلدان المبعد عن الاهل والاوطان نعمت الله
ابن عبد الله الحسيني الجزائري اني لما رايت العلم المزبور من اجلاء العلوم وصرف النظر فيه من الاهم
المحتوم صرفت برهة من زماني نحو تحصيل علاماته وهاجرت اعواما عن اوطاني في جمع آياته
داوداته طال سهرت في رد شوارده وكثيرا ما تفرست عن عويصاته مع الافاضل ولم اقف فيه

على ظنوني

على ظنوني حتى مددت في الفكر فاصبت منزله شمالا ووقفت على صرف تحملات كعبي من منازل جاره
والغفيه في الصغر الس ما يطفي الغليل ويشفي العليل ثم تطلعت فرايت الشرح المنسوب
للمولى الجليل والفاضل النبيل عبد الرحمن الجامي قد احتوى من علم النحو على اللباب والطوى
ما يبهش العقول الالباب قد صنفت الغرر حبا دهما عائدة عليه وقعر به الشيخ والركبان فوقعوا
لديه يطلبون فارسا حاذقا يدلهم على الطريق ودليلا عارفا قد سلك هذا النهج العميق واما كنت قد — العميق
علقت عليه حال اشتغال عصابة من الاخوان بمدارسته لدي وهذا كونه بين يدي ما كشف القناع
عن عويصاته واوضح المعقل عن مشكلاته ثم تاريت على ايدي الاسفار وفرقت اوقاتي
في البوادي والبحار يوما بالبصرة ويوما بالاهواز ويوما باصفهان واخرى بشيراز فاعدت
النظر في تلك الحواشي ورفعت عنها ما شابها من الغواشي وشحنتها بتحقيقات اصلى من ايام
الشباب وزينتها بتدقيقات اشهى من معانقة الاحباب وصيرته حاشية اما الاخوان في الذين
وجعلت ثمنه رحمه الله المولف وجهه في زمرة الآمنين محمولة اليه ولم ينقل ما تلوناه عليه
فعقد عقد الجواهر بلا اثمان والقصف بما لم يتصف به ذوي الايمان جعلنا الله واياكم
من احسن من طلع عليه النهار العاقب عليه الابطار والاسحار انه قدير بالاجابة جدير قال
الشيخ طاب الله ثراه بتربته وحشره مع احبته بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الكلام في التسمية

ينبني على تحقيق امور الاول في الباء ومتعلقها قيل انها للملابسة مثل قولهم دخلت عليه بالحيز
او للاستعانة كقولهم كتبت بالقلم والاول ادل على التعظيم لدلالة الثاني على
كونه اسمه تعالى آلة يتوصل بها الى المطالب وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني لغوا
والفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف للقرينة فانتقل الضمير منه
الى الظرف فاستقر فيه بخلاف صلة المفعول فهو كالتلبس بنا وانه شامل لجميع الحالات واللغو ما
كان عامله خاصا محذوفا كان او مذكورا وسمي به لخلوه وكونه لغوا عن العمل في ضمير المتعلق
ما اذا كان مذكورا فظاهر واما اذا كان محذوفا فلانه في حكم المذكور كالاستعانة وعلى
التقديرين فالفعل المقدر فيهما اما خاص من الابتداء والتبرك وعليه علماء البيان بقدر ما جعلت
التسمية مبتدأ ان قصدوا ان تقدير الافعال المدلول عليها الباء له صريحا بالوفاق وان قصدوا
تعلق الظرف بها كما هو الظاهر من كلامهم فمجال المنع واسع فان قيل ابتدأ ابدأ به
بسم الله الرحمن الرحيم يمكن ان يجعل الظرف لغوا ومستقرا على كلا المذهبين وقد نقل
الفاضل الطيب لطف الله بعض الاعاظم ان الظرف المستقر الذي تقديره تمام الكلام اليه والا
بان يكون خبرا لمحذوف او حالا فيهما خبر ملك فيهما ويمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى الاصطلاح
السابق الامر الثاني في تحقيق الجلالة اشتق ام جامد ذهب بعض الى الثاني وان الاسم

التسلسل

التسلسل ثم هو علم للذات المقدسة في اصل الوضع وهو مذهب المحققين
استدلالا الى انه يوصف ولا يوصف به وبانه علم واعم كل شيء توجه الاذهان
باسم فكيف يهمل خالق الاشياء ومبدعها فان قيل ان كل واضع لشيء لا بد ان يتعلقه
وانه تعالى غير متعلقة لنا فهو الواضع لهذا اللفظ لما هو مسمى له وان قلنا بان واضع
غيره وهو مذهب بعض الاصوليين او يعقول تصور الموضوع له بوجه ما كان في صحة
الوضع فيكون الواضع له البشر واخرون الى الاول فقيل انه مشتق من الوله اي التحير
العقول الكامل في كنه حقيقته بحكم قول رسول الله صلى الله عليه وآله ما عرفناك حق معرفتك
وطلبه لزيادة المعرفة واما قول امير المؤمنين لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا فهو
محمول على الامور الاخروية والجنة والنار والحساب ونحوها والمراد باليقين بوجوده
تعالى وآثاره وما روايته اي ضمن لزوم كون المعرفة الامام ازيد من معرفة الرسول
فمندفع اما بحمل طلب النبي لزيادة المعرفة على الكلية قبول المادة يعني لما كانت
مادة النبي صلى اكمل من مادة الامام فحقائقه اذا ان لزيادة المعرفة واما مادة
الامام عليه السلام فقد كمل كمالها او بحمل طلب الزيادة على ما قبل للولادة قبل استكمال المعرفة
التي لا يتصور فوقها بالنسبة الى مراتب البشر الان ودرجات معرفة بربه كانت

تزيد يوماً بعد يوم اما ان قبضه اليه الحكمة المعرفة اللايقة بجنابه وهو قد رفع من المعلوم
بابه اما الامام عم فهو بذ الكلام الكامل قال هذا القول وهذا والاول مسلكي في حل هذا الخبر
وسلكه مسلك العلامة الجلي والاخفى فيه وقيل من لاه اذا احتجب لاحتجابه عن الحواس وقيل
من الهت الى فلان اى سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن
الى معرفته واما اصله فعل لا مالحقت به ولف واللام التفخيم لا للتعريف وذاته تعالى
معارف وقال سيبويه اصله اله على وزن فعال حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف
ولذلك قطعت الهمزة في النداء الا الله الثلث في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة
والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ونقض بحذر
حاذر واجيب بان المراد اتحاد هما في النوع بان يكونا اسم فاعل او صفة وقال الامام
جعفر بن محمد عليه السلام الرحمن اسم خاص بصفة عامة والرحيم بالعكس والبيان ان لفظ الرحمن
لا يطلق على غيره تعالى واما صفة عمومه فلان رحمته تعالى في هذه النشأة شاملة لكل موجود
ومنه يظهر وجه الرحيم الرابع في دفع
بالتسمية والتحميد وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتر وفي آخر
لم يبدأ فيه بحمد الله وهو يحصل من وجوه احدها ان المراد بالابتداء الابتداء العرفي الممتد
وهو يكون من حين الشروع الا الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق الابتداء
عليهما بهذا المعنى وبهذا يترجح تعلق الجار في اول التصانيف بالابتداء ولان فيه
امتثال لظاهر الحديث ومعناه وفي غيره امتثال للمعنى خاصة ثم اى الابتداء اعم من الحقيقي
قبل الابتداء بالبسملة للتقدم وقيل الحمد لان الابتداء الحقيقي يقتضي شيئين التقدم
والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء وثانيها ان الباء فيها للاستعانة وللاستعانة
بشيء لا ينافي الاستعانة بآخر وثالثها ان الباء فيهما للملابسة والتوتيب مرورا بهما ان البدا
بمعنى التقديم قال في المغرب بدأ بالشيء اذا قدمه فلا تعارض لتقديمهما معاً وخامسها
وهو التحقيق

وهو التحقيق عندي ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات به وبه لله وبالحمد ما يدل
على صفة الكمال وكلما دل على الاتصاف الذات دل على الكمال تنبيها ذات له وكلما دل على
الكمال يدل التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزم للابتداء بالآخر لا منافية له
غاية الابتداء بالقيمة ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما اسم الله تعالى
قلت لفظ اسم المضاف الى الله لكن لا لخصوصية بل لفظ دال عليه في التبرك شيخ الجميع
والباء وسيلة الى ذكره تعالى على وجه يؤدي الى جعله مبتدأ بالفعل ومن ثمة مكر
وعلى الوجه المصرح به بقوله شيخ الشهيد وعلى اضافة اسم الى الله تعالى دون في اسمائه لانهما
معان وصف غير حيه واعترض المص بان كلا من التسمية والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما بمقتضى الحديثين
من بسملة اخرى وحمد آخر والجواب ان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك ويقصد الابتداء
ولا يجعل وسيلة الابتداء الاخر الحمد لله لكنه يتم تحقيق هذا الفقرات يتم بيان امرين الاول منهما في معنى اللام
اعلم ان اللام التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود بها الاشارة
الى المفهوم من حيث هو هو وذلك اللام الحقيقة ايضا او الاشارة الى المفهوم من حيث
تحققه في ضمن جميع الافراد وذلك اللام الاستغراق او بعضا معينا وذلك اللام العهد الخارجي
او غير معين وذلك اللام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف في لام الواقعة
في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس وحمل عليه انها للتعريف دخلت عليه وهو لا يدل الا على الحقيقة
وذهب الى انها للاستغراق لانه المتبادر من هذا المقام واما حمد غيره تعالى فلا اعتداد به او لانه راجع
الى حمده تعالى فانه المفيض على الاطلاق وعلى تقدير حمل اللام على الحقيقة او على الخارجي استفادة
العموم من لام الجر اذ هو الاختصاص بحرف الوسط ما اذا قالوا المال لزيد في المراد والوسط بينهما من جهة
انه عنده اكرمه عند غيره لكن التلازم بينهما من جهة ان تحققه على شيء او حقيقته افراده الا توجد

الآن في ضمن افراده ولو ثبت في ضمنها الغيره كان تحقيقه يكون فيه كما يكون في غيره فلم
يصح الكلم باثبات الحقيقة وذهب بعض آخر الى انه لام العهد الخارجي فالمراد الحمد لله حمده به ملائكته
واوليائه او حمده به نفسه وهذا يحتمل معنيين احدهما وهو المروي انه يخلق صوته في عالم الملكوت تحميده
نفسه في كل يوم ثلثة ساعات وثانيهما ان المراد حمده الذي القاه على السنة العباد وثالثها وهو
الحقيقة ان للاداء الحمد دل على اظهار صفات الكمال كما سيأتي ويكون بالقول
ويكون بالفعل وهو اقوى ومن هذا القبيل حمده تعالى لنفسه وذلك انه تعالى بسط بساط
الجود على ممكنات لا تحصى ووضع موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف من صفات
كماله وسمات جلاله واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات
الوجود تدل على كماله قدرته القاهرة واستكمال حكمته الباهرة ولا يتصور في العبارات
مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
الثاني التعريف في تعريف الحمد والمشهور انه في اللغة الثناء باللسان على الجميل على جهة
نعمة كان او غيرها والحق ان قيد اللسان فالاختيار غير داخلين في مفهومه اما الاول فلما مر من
ثنائه على نفسه وقوله عز وعلا وان من شيء الا يسبح بحمده ولا لسان واما الثاني فلوقوع الحمد
على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة ونحوها مع انها ليست اختيارية وما يجاب عنه
تكلف مستغنى عنه بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم فيعم الموارد الثلثة وح فالفارق بين معناه
لغة واصطلاحا قيد المنعمية فانها ماخوذة في المفهوم الاصطلاحي اذا عرفت هذا فاعلم ان الحمد
بكلا معنييه مصدر اما بمعنى الفاعل فمعناه ح ان جنس الحامدية او جميع افراده القائمة
بفاعليها متعلقة به او بمعنى المفعول فمعناه ح جنس المحمودية او جميع افراده قائم به والاول

مصدر بمعنى الفاعل وفاعله هو الله تعالى فمعناه ح الحامدية له تعالى تختص به لا يتاتى
من غيره ويكون وصفا بالجميل باظهار العجز عن الحمد ماخوذا من قوله لا احصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك والاولى ههنا بمعنى المتوسط والصاحب ولم يصرح بالاسم
ايماء الى الظهور او لانه من تعليق الحكم والوصف المشعر بالعلية والصلوة على نبيه
٤٤ وآله والصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلاة في اللغة بمعنى الدعاء وفي
الاصطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاز ان يكون بمعنى الرحمة قلنا اطلاق
مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق
الرحمن الرحيم عليه تعالى ولذا لا يستبعد اهل العرفان يقولون فيه العنايات المبادي واخذ منه
والنبي قيل انه بمعنى المفعول كبديع بمعنى المبدع من انبأه بمعنى اخبر لانه المخبر عن الله
وانكار صاحب الكشف في اعرابه له مكابرة صريحة لوروده في الكلام الفصيح وقد اطلق الكلام
في تغايرت على نفي القضى واما بمعنى القاضي فعول من النبوة بمعنى الارتفاع سمي به لرفع
تعالى له على سائر المخلوقات وقيل ماخوذ من النبي وهو الطريق لانه عليه السلام الطريق الحق الذي
يقتضي سالكه الى المطلوب قوله وعلى آله اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الآل
فقيل هم اقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب وبني عبد شمس لانهم اهل الولاء والوا
من دينهم الله لقوله الله صورة ومعنى اعني ذو الخطايا لانه فهم اهل العبا وباقي الائمة

على هذا الامام الرازي في تفسير الكبير قال الفاضل المحشي منع الشيعة ادخال على الآل عند التطلبه
ونقلوا فيه ذالك حديثا والزم اهل السنة ذكرا ردا عليهم فانها موجودة في الاحاديث
الصحيحة فالظاهر ان نقلوه موضوعا انتهى واقول اما الحديث الذي اشار اليه فهو قوله
ع من فصل بيني وبين الي بعلي فقد جفاني واما نسبته الى الشيعة فان اراد به الامامية
فهو كذب عليهم لعدم وروده في اخبارهم وورد من ائمتهم عليهم السلام الفصل بعلي
وان اراد غيرهم فولهم من الوثوق فالحال على قال لا انار ربنا بطريقة الى شيخنا البهائي
انه راوه في كتب الاسماء عليه فائدة تتعلق بهذا المجال لم يتعرض لها قدماء الاسماء وهي ان التقليه
عليه واله لاخلاف في انها تعود بالنفع علينا واما عودها بالنفع عليهم فيهم ففيه خلاف
فالاكثر على عدمه قالوا ان الله تعالى تفضل عليهم بالامزيد عليه والذي يفهم من تتبع الاخبار
واختاره استاذنا العلامة عودها بالنفع عليهم لان المادة قابلة والفياض كريم يؤيده
ما ورد في بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي ينزل علمها على امام العصر يعرض علمها
اولا على الرسول ثم على ثم الائمة حتى ينتهي الى ذالك الامام وعلل في الخبر بقوله لئلا يكون
علم آخرنا ازيد من علم اولنا وح فهذا كمال متزايد لم يكن حاصلا قبل واما لعن اعدائهم
فلا خلاف ايضا في عوده بالنفع علينا لكن وقع الخلاف في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر على
عدمه والتفريع ... واستاذنا العلامة زيادة عقابهم بها وهو الحق الصريح لكن يرد هنا

الثالث

اعتراض قوى حاصله ان اللعن فعل اللاعن وفعل احد كيف يعاقب به آخر لمنا
فانه لقواعد العدل وتقرير الجواب عنه من وجوه احدها انه تعالى لما قرر الاحكام
ووعد بالنواب الفعله ونركه واخرنا ازاء لعن اللاعنين واسمعهم كليهما فمن اجترى
على ذالك الفعل فقد عرض نفسه لعقابين متعمدا فلا ظلم ثانيها ان هذا العقاب
من قبيل المقاصة للحق فان اعدائهم حيث منعوهم من مراتبهم واستتروا خوفا
من الجهل والاحتياج والاذاق الحسب والمعنويهم به فهم فقد حصبوا من كل
لاعن حقا فالعذاب بازائها ثالثها ان كل محب لهم اذا سمع ما صنع اعداؤهم
تالم واحترق قلبه فذالك العذاب بازاء هذا التالم والالم واصحابه جمع
صحب بمعنى الصحابي وقيل ان فاعلة لم يجمع على افعال سوا ما جمع الصحب بسكون الحاء
لكنه وانما تخفف صاحب وقد اختلف في معنى المشهور بين العامة ان الصحابة
كل مسلم راء الرسول وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وكان اهل اللغة
عنه وفائدة ماء تالف وار بعة عشر الفا المتادبين باداب اى المتخلقين
باخلاقه الجادين على طريقه فخرج من فضل دخاله لان حديث معنيان
كانا اظهر من الشمس في رابعة النهار هذه قال سيبويه اصل زيد
فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم والظاهر ان سيبويه بيان معنى البحث و
مقصود اما تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان في الاصل لله كما فهمه
الاكثر وبعد كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى من الكلام وما سياتي

واول تكلم بها قيل داود عليه السلام بحكم قوله وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقيل على رضي الله عنه في
بعض رسائله المعبوبية وقيل قس بن ساعدة الايادي حكيم العرب واما حذف المضاف اليه منها لفظا دون معنى بنيت على الضم جبرا لما فاتها من المضاف اليه والمناد
اليه اما المعاني المدلول عليها بالالفاظ او الالفاظ الدالة عليها المرتبين
في الذهن سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده وكانه نزل المعقول
منزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه وافيه اي تامة فيما وصفت
له من حل المشكلات من حل المشكلات كافية التاء اما للتانيث
او للنقل من الوصفية الى الاسمية فان معنى المنقول اليه فرع المعنى المنقول
كما ان المونث فرع المذكر فلما اشتركا في الوصفية جعلت علامة المونث اي التاء علامة
صفة للكافية بتقدير الكائنة او حال منها على طريقة قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم
حنيفا والتاء فيه للمبالغة وحقيقتها التانيث لان هذا الواحد في صفة كان جماعة
فلهذا لم يطلق على الله تعالى هذا اللفظ وان اتصف بالكل ولا يطلقون هذا الاسم
حقيقة الا على من جمع العلوم العقلية والنقلية كالعلامة الحلي والشيرازي
وقد قيل ان الحاجي لم يجمع الى العلوم النقلية فوصفه به مبالغة المشتهر بكثرة الجاه
وقد جوز الفتح بناء ان اشتهر جاء متعديا ولازما المشارق والمغارب
هما كنايتان عن جميع الارض وتوجيه الجمعية اما باعتبار ان للشمس من اول
السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلع حتى يستكمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود
الى مطالعها وكذا الحال في المغارب ما قوله تعالى رب المشرق الذهاب
العود

والعود وكذا الحال في المغرب واما باعتبار ان المراد منها البلاد التي في جانب
المشرق والمغرب فكانه سمى كل بلدة في طرفيه وهذا هو الانسب بالمقام والتخييل
ان يكون مبنية على كروية الارض فانها في كل ساعة تشرق على جماعة وتغرب على
اخرى الشيخ ابن الحاجب اسمه عثمان ولقب به لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة
والشيخ في اللغة من سنى له خمسون الى احد وخمسون سنة الى اخر العمر او الى الثمانين وقد
نقل انه قبل شابا فالواصفح التعظيم تغمده الله التغمد الستر يعني ستر الله ما كان منه
بغفرانه الا بوبجنانه يجبو يجنانه الجيد بالضم البابين وسطا النبي والجنان
بكسر الجيم يعني جعل الله حياة الجنان سكنا له لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير النظم الجمع شبه فوايده بالدر وجمعها بنظمها والسلك
الخيط الخالي من اللوالي فالاضافة هنا مثلها في لجين الماء ومعناه انجعت
الفوايد في تقريرها كالخيط فكما ان الخيط يحفظها بين من ايضا تلك التقرير لان معناه
جعل كل شيء في مستقره ومكانه والسط الخيط الذي فيه الجواهر والتحرير تجريد الكلام من
الحشو والزوايد والاضافة ههنا مثلها سابقا ولما كان الدرر بعد النظم في سلك
التقرير شبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على اللواء الدرر العزة
عند اهل الكمال لكونه بالكمال لكن الله انه فصل المحبة البشرية ضياء الدين
يوسف الجود في ضياء اعراب الثلثة والرفع والنصب بلغ في المدح والجمال من
التقليد والاضافة الامنية اي نور يهتدى به الى معرفة الدين وهو لقبه
ويوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اي الحزين المغموم كما
جرى على من سمي به او لا موجب التلهف والتاسف وذهب كثير من اهل اللغة
الى ترادفهما وانهما بمعنى الحزن وجمع المترادفات في الخطب معا او حسنا وفرق

بعضهم بان التلهف التحزن على مافات والتاسف مطلق الحزن وقال الجوهري
الاسف اشد الحزن والتلهف الحزن ايضا انشائية من عادتهم اذا نسبوا الى
المركب الاضافي نسبوا الى الجزاء المقصود منه فنسبوا بالنسبة الى ابن زياد
المصم منه الجزاء الثاني وههنا المقصود هو الجزء الاول المطلوب كونه نورا يستضاء
به في معرفة اصول الدين كالعلة الغائية انما اتى بكاف التشبيه لان العلة
الغائية حقيقة ما يتقدم في التصور وتاخر في الوجود وضياء الدين متقدم
في الوجود ولكن لما كان باعثا ومحركا صار كان العلة وهي ههنا عن عبادة
تعلمه وتعلم جميع المحصلين لهذا الكتاب وقبل الثواب الاخروي وما تو
فيقي الا بالله فاعل التوفيق هو الله تعالى واستقبح الفقهاء نسبة الفعل الى الفا
على لانه يشبه النسبة لا الالة في قولك بالعصا وجهه في الكشاف بتقدير
مضا وحيث قال اي ما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه وهو حسبي ونعم
الوكيل جملة تفيد انشاء المدح العام اي الذي لم يكن مقيدا بصفة فان قولك
نعم الرجل زيد مدح عام كانه استحق المدح على جميع صفاته واما حسن فيختص
فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث فيه الحكم على الوصف المشعر عليه
وهي اما معطوفة على الجمل الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف اي الله لدلالة الضمير
السابق عليه وعطف الانشاء على الاخبار المعيب الان يق جملة السابقة
لفظا انشائية معنى كانه قال اللهم كن حسبي وكافي او عطف على خبر السابق
على تاويله بالجملة الفعلية اي يحسبني لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد
وهو غير مستحسن والمخصوص بالمدح هو الضمير السابق اي وهو نعم الوكيل
فهي

فهي جملة خبرية خبرها جملة انشائية وهو ايضا معيب عنده ثم نيعقد بقول وجوز
بعضهم الواو للابتداء وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام اذا
عرفت هذا فاعلم ان ما اما بوه من القاعدة تبن غير معيب لوروده في الكلام الفصيح ما حكاه
العطف مورد في الايات القرانية والشواهد الشعرية كقوله تعالى وبشر الذين
امنوا في سورة الصف نقل ابن هشام عن ابن عصفور قال ابو حيان واجاز
سيبويه جاءني زيد ومن عمرو والعاقلان على ان يكون العاقلان خبر
المحذوف واوضح من ذالك قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر و
قوله تعالى وحسبنا الله ونعم الوكيل وقول الشاعر وان الشفاء عبرة مهراقة وعند
رسم دارس من معول وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم اي هذه خولان
واما حكاية وقوع الانشاء خبرا فيدخل عليه قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم
وان زيد ومتى القتال واني لك هذا وتقدير القول في جميع ذالك
تعسف وتحقيق هذه المسئلة بما لا مزيد عليه انشاء في موضع يناسبه
اعلم ان الشيخ اشار بهذا الكلام لدفع اعتراضين احدهما ان المص خالف
السلف فان عادتهم جرت بتصدير التصانيف بالتحميد وحاصل الدفع انه
حمد نفسه وتخيل له ان هذه كتابه هذا من انه مصنف من حيث انه
مشتمل على المسائل ليس ككتب السلف الثاني مخالفة الحديث واشار اليه الجواب
بقوله ولا يلزم اه وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة
الحمد في الدفاتر او بتصوره في الخواطر فهو امتثال بالثاني كما سيظهر مطالب

الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلازم بين الابتداء بالتسمية والتحميد ينفع في هذا
المقام فانه قد اتى بالحمد في ضمن التسمية الا انه يبقى المراد بالاتيان بها ان
يكون مستقلة بنفسها واجاب الفاضل الهندي عن الاعتراض الثاني بان كونها
لبيان البال حتى يكون تركه اقطع وهو مبني ان المراد من ذي بال امر الذي يهتم
بشانه ويعتني بكانه ملك تعلّب لعظمته وجلاله ويحتمل ان يكون المراد من هذه لو صف
التعميم على قوله تعالى يطير بجناحيه فالمراد من امر ذي بال اي يخطر بالبال
جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال وسلم في المراد انه ذو بال
في الواقع ونفس الامر لانه نظر المؤلف وترك التحميد كترك الصلوة والصوم بتخييل
انه في ليس على العقلاء المكلفين وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث
عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما اشارة الى ان موضوع
علم النحو هو الكلمة والكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال لهما انفسهما او لاقسا
مهما الراجعة اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة كما يقال الكلمة ما دلت
على معنى في نفسها واما اثباته لاقسامها كما يقال الاسم معرب واما اثبات
احوال الكلام نفسه كما يقال الكلام اما مركب من اسمين او فعل واسم وبالجملة
تعريف الموضوع صادق عليهما لان موضوع ما يبحث في ذلك العلم
عن احواله او احوال اقسامه وفي كلامه رد لمن قال على موضوعه اما
الكلمة والبحث عن الكلام الراجع اليها او الكلام والبحث عن الكلمة راجع
اليه وذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالهما كما عرفت وقوله فمتى لم يعرفا

ما ماخوذ من التعريف والمعرفة ويجوز ان يكون الغرض من تعريفهما تمييز هذا
العلم ان غيره الا ان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا واعلم انه قد
جرت عادة المصنفين ان يذكروا في اوايل كتبهم تعريف علم النحو ليكون
الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض المقصود منه لتتوفر رغبة
الطالب ما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلم التي هي اعراب وبناء
واما الغرض منه فصون اللسان عن الخطاء في المقال والمصنف لم يتعرض
لهما ودوما للاختصار وما اعتذر به الفاضل المحشي بان كون هذا الكتاب
المصنف الذي لا يكون تحصيله الا قدرا فلا ينفع في تحصيل البصيرة ولا ما
يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقصره المعلم على حفظ ما في الكتاب فبعيد
بل علة منقلبة عليه فان من يوخذ قدرا يحتاج الى المطالب وتزيد في نظره
المارب وتبين له الغايات ليخرج عن حالة القصر الى الرغبة هذا واعلم
ان تقسيمهما من تتمة تعريفهما فلا يرد ما اورد بانهما علل الاتعريفهما
دون تقسيمهما ثم فايدة في بيان معرفة واضع هذا العلم قال ابو القاسم
الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو
حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا سعيد
بن مسلم الباهلي قال حدثني ابي ان جدي عن ابي الاسود الدؤلي
قال على بن ابي طالب عليه السلام فرايته مطرقا مفكرا فقلت فيم تتفكر
يا امير المؤمنين قال سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان
اضع كتابا في اصول العربية فقلت ان صنعت هذا احييتنا وبقيت فينا و
بقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ

عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال
تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة
ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا بمضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء
وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان وان
وليت ولعل ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال
بلى هي منها فزدها فيها انتهى كلام الامالي واما ان فقد رويت
الفاضل الخوتني باجازة من العالم المحقق السيد هاشم الاحسائي وفي وا
ضع النحو قد اتفق العلماء على ان ابا الاسود الدؤلي باذن امير المؤمنين علي عليه السلام
كما اتفقوا على ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهراء والسبب في
ذلك الوضع انه لما سمع رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله
بكسر اللام جاء الى علي عليه السلام فقص ذلك عليه فقال هذا من مخالطة العرب
بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه
ملحق والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال له انح الى هذا فلذا
جعل هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه انتهى وهذا الاينافي ما نقلناه عن
الامالي بل يؤكده وذكر بعض المناظرين وجها لجعل رسوله على ان يكون
الواو للقسم لكون افرادها اجزاء من افراده ومفهومها اجزاء من مفهوم
هذان وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيدا جزء
من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة ما سيتلى عليك من قوله الكلمة
لفظة وقد اخذ في مفهوم الكلام الذي هو قوله من مركب كلمتين بالا
سناد الكلمتين اللتين كل واحدة منهما كلمة المراد بها المفهوم ان قيل المقصود
بيان الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام فبيانه بان افرادها
جزء من افراد الكلام لايدل عليه بل يدل على تقديمها الى افرادها على تقديمه

على افراده كما ذهب اليه الفاضل المحشي وجعله من باب اللف والنشر المشوش مستدلا
عليه بان تقديم الافراد لايستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد المفرد جزء
من افراد المركب واهل الميزان قدموا تعريف المركب على المفرد قلت استلزام
تقديم الافراد على الافراد لتقديم المفهوم على المفهوم ظاهر حيث انهما متلازمان فما
يدل على تقديم احدهما يدل على تقديم الاخر واما تقديم مفهوم المركب على تركيب مفهوم
المفرد فلعارض حيث ان مفهوم الاول وجودي ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة الا
عدام موقوفة على معرفة ملكاتها قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين
اللام وهو الجرح اه الاشتقاق على ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر اما الصغير فهو ان
يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب
سمي به لانه من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب والكبير ان
يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب سمي به لان معرفة
كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه لايعرف الا بعد تامل كثير لانعدام المناسبة في
الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق سمي به لان معرفة
الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد تامل وبعضهم ادرج الكبير في الاكبر تبعا للامام
الرازي وجعل اقسام الاشتقاق قسمين اصغر واكبر ولامشاحة في الاصطلاح هذا
واعلم ان المشهور والمعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة هو القسم الاول وعرفوه
ارباب الصنعة بان يكون بين اللفظين تناسب في احد الدلالات الثلاثة مع اتحاد
الحروف الاصلية او وجود اكثرها مع المناسبة في الباقي كما بين مصادر المزيد الماخوذة
من مصادر المجرد كالاستخراج والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب و
مصدره فانه يناسبه في مدلوله التضمني اعني الحدث وفي مدلول الالتزامي
اعني النفع والمكان واضرابهما اعلم ان نسبته الى القبيل يشعر بتنزيهه عن ذلك

واراد بالمدلولات الثلث
المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي
فالمناسبة الاولى كاه

لان المناسبة بينهما [illegible] وهو ليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا وهو ظ ولا
التزاميا ايضا حينئذ لا يفهم منه عرفا مطلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذا منا
سبة بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرحه يجرحه بفتح العين واما الجُرح بضم فهو اسم
بمعنى الجراحة وقد عبر بعض الشعراء المقصود من انشاء الشعر ان العلاقة
بين المشتق والمشتق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا الجرح على كلم اللسان قال الشاعر ح
فان كان في قتالهم الفا
الكاذ دنى قال امير المؤمنين ع ولم يبلغ ذالك للشارح ولو بلغه لم يرض ان
يعبر عنه ببعض الشعراء انتهى واقول انى قد تصفحت الديوان المنسوب الى
امير المؤمنين عليه السلام فلم اجده ولكن حقيقة معناه وعلو طبقته شاهدان
عادلان على صدوره من ذالك الامام اما نظما كما هو ونثرا فنظموه الشعراء كما في
كثير من حكمه ولؤلئيه ورده بانه ع لم يتكلم بالشعر لعلو مرتبته ونقص مرتبة ا
الشعر مردود اما اولا فلانه ع تمثل باشعار الغير في كثير من خطبة البليغة واما
ثانيا فلانه وان كان نقصا بالنسبة الى مقامه الشريف ولكنه كمال في نفسه
ولو رددت هذا لنزلت رد كثير من اطوارهم ع في المعاشرات والمحاورات
التي هي كمال في نفسها ونقص بالنسبة اليه ع واما ثالثا فقد قال السكاكي الموزون
المنسجم مثل الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد قايله انه شعر ولعل فصاحته و
بلاغته ع اديتك الى ما تراه شعرا وهو غير مقصود له ع وقد رأيت مثل
هذا في شرح مغني اللبيب منقولا عن النبي ص والكلم بكسر اللام جنس لا
جمع كلمة وثمرة اعلم ان المذاهب ثلثة احدها انه اسم جنس واليه ذهب الجمهور
وثانيها انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف ومذهب صاحب اللباب ثالثها انه اسم جمع
نقله الازهري في التصريح عن بعضهم وتحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق
بين هذه الثلثة فلا باس ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على احاده المتفقة بالمطا
فاذا قلت جاء الزيدون فكانك قلت جاء زيد وزيد وزيد وذلك لانه كالاحاد بشرط
وزيادة

النظم

ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح وهو التاثير الذي يعقبه الالم وهو مجاز ٤ ح

11

النظام بعضها الى بعض واسم الجمع ما دل على كل واحد من تلك الافراد با
التضمن كقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الاحاد لا الافراد فدلالته على كل واحد من قبيل ولانه يكب على كل واحد
من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم
جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة للمعنى بغير اعتبار الفردية ويصدق
على القليل والكثير كالسمن والعسل والثاني ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار
وجودها في ضمن اكثر من فردين كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفاء
الواحد والاثنين اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم
جنس جمعي هنا وقد اجاب عنه نجم الائمة بطريق الاخص حيث قال وقد
يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين
وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظة الكلم انتهى والظاهر ان مثل لفظ حمام
واضرابها على القول بانها اسم جنس من قبيل الثاني منه فما استشكله بعض
علمائنا في الحاق قتل الحمامة الواحدة بكفارة قتل الثلاث فصاعدا حيث
جعل الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان الحمام اسم جنس كحكم الا
حد حكم الثلاث وان كان جمعا ولا تلحق الواحدة بالثلاث وقد عرفت الحال
اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة لان
الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاء في رجال ثلثة فكانك قلت جاء في جماعة
ومما ينفي جمعيته ايضا كونه على وزن لم يجئ عليه الجموع وبتصغيره
على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد حيث لا يقع الا على الثلث
لو تم هذا الدليل لدل على ان مثل القوم والرهط واضرابهما مما يدل على الثلث
فصاعدا جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل والكلم الطيب
يؤول ببعض الكلم الطيب اما بان يقال اطلق الكلم واراد به بعضه او يكون لفظ
البعض مقدرا عليه وتكون الصفة كالشغبة مثلها في قول الحكيم الحسيم الطويل

ومما استدل به على الجمعية لانه بعض جمعية لما عرفت من انه اسم جنس جمعي ٣

والصعود الحركة الى المكان العالي
المحسوس ويستعمل للعالي قدرا
او مرتبة والكلم الطيب على ما قال
ع سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر اذا قال العبد
صعد بها الملك الى السماء
واذا لم يكن العمل صالحا لم يقبل منه ٣

العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وهو بعيد من اداب هل اللغة
هذا وقد قال الفاضل الحشو يمكن رد شاهد الجنس بان يقال قد صرح
علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية
فلما بطل هيهنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا
متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصدق الكلم الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة
انتهى كلامه وانا اقول ان الجمع الذى بمعنى الجماعة له جمعية باعتبار لفظه اى
لفظ الجمع وجمعية باعتبار معناه اى ان المراد به جماعة جماعة واداة الا
ستغراق لما دخلت على الجمع بطلت جمعية معناه فصار الملحوظ بكل جمع فرد فرد
بعد ان كان جماعة جماعة واما جمعية لفظه وكونه على اوزان الجموع فهى باقية
لم يغيرها مغير والتوابع كالوصف والبدل وامثالهما انما يتبعانه من حيث اللفظ
فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يغيره مغير لوجب جمع الصفة ولو كان الحال
على ما قال لوجب ان يوجد فى الرجال العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد فيهم
المشلية يكون جماعة كاداة الاستغراق لم تبطلها بهذا الاعتبار بل باعتبار آخر
كما صرح به المحقق التفتازانى والسيد السند وامثالهما من المحققين والكلام
فيها للجنس اى الحقيقة لان التعريف انما يكون لبيان الحقايق والماهيات
لانها معقولة حال التعريف كالانسان لوحدها لا للافراد لانها غير معقولة لعدم
تناهيها فتامل والتاء للوحدة فلا منافاة بينهما الواحدة على ثلثة اقسام
احدها وحدة الجنس كوحدة التمر وثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان والا
نسان ثالثها وحدة الفرد وتسمى وحدة الشخص كوحدة زيد وعمرو ولا يتوهم
المنافات بين الجنس والتاء الوحدة لو قوع كل منهما صفة للاخر كما يقال
الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينهما تنافى فكانت معانيها
وهو مدفوع ايضا بانها وان كانت تحت جزئية بما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما

للتعريف

صفة

سوقية

لما عرفت فتؤول صفة الوحدة الى احد الاولين ويمكن الجواب بالالتزام تجرد التاء عن معنى
الوحدة لانها ليست نصا فيها كما توهمه فاضل الهندى كيف لا ولو كانت كلمة يصح كلمات
وتمرة تان لاقتضاء البنية التعدد واقتضاء التاء الوحدة ويؤيده هذا قوله فيما بعد ولم
يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة هنا فظهر انما ذكر فى مقام الجواب تكلف مستغنى
الشرع عنه لان المقصود من الكلم هو الحقيقة وهى واحدة حقيقة والتعدد فى افرادها
كما تحقق فى الكلمة الحكمة وتاء الوحدة مطابقة لها ويمكن حملها على العهد الخارجى
اى لان الكلمة افراد وحقايق احدها الكلمة اللغوية والثانى الكلمة المنطقية
والثالث الكلمة النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات
والحاجة كل صناعة انما يعرفون ما هو منها وهم ولتقديره بلفظ الامكان يشير الى
ان فيه ضعفا وبينه الفاضل الغزى بوجهين احدهما ان اللام الداخلة فى المعرفات
للجنس والعهد خروج عن جادة التعريف ثانيهما ان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم
مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها
واقول الظاهر انه فهم من قوله لام الجنس الذى اصطلح عليه المنطقيون وليس كذلك انما المراد
هو الحقيقة الاعم من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كلى
مقول على كثيرين اه جعلوا اللام فى الانسان للجنس والحقيقة وللجنس هنا ولما كانت الكلمة
الكلمة مختلفة الحقايق كما صرح سبق عنه الحقيقة المصطلح عليها فى هذه الصناعة
كانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة هى لفظ فلام العهد هنا لا تخرج
عن لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من افراد مطلق الحقيقة نعم
لو كان المعهود فردا من حقيقة لا تصح ما قال فهذا جواب لدليله الاول ويفهم
منه الجواب عن دليله الثانى فانه قوله فالكلمة الجارية على السنة النحاة اه ممنوع
لما عرفت من ان المعهود قسم لا هو حقيقة من حقايق مفهوم الكلمة فتامل

بالتزام تجرد التاء عن معنى الوحدة
لانها ليست نصا م

فى المعرفات

للاشارة م

كانت

في هذا التحقيق فانه تسامح لكن ظاهر اما تقرر فانه لاصطلاح اهل العربية وليس كك بل
هو حقيقة ما قصده وفان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافة
وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف ح لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع
النظر عن كونها حصة من مطلق الكلمة وباعتبار كونه حصة منه وجعل اللام اشارة اليه بهذا
الاعتبار ارتكاب ما لا احتياج اليه بل مقام التعريف ياباه فليجعل ابتداء للحقيقة من حيث هي
واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين بقرينة المقام
اللفظ في اللغة الرمي اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلاثة احدها الرمي المطلق
ثانيها الرمي من الفم ثالثها النطق وقد اطبق المحشون على ان الشارح قصد المعنى الاول حيث اطلق
الرمي او للاسم اطلق ثانيا بقوله اي رميتها لئلا يتوهم الرمي من الفم ح على ما زعموه
واقول وان كان ظاهر الحال كما قالوه الا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني وانما قلنا
ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب ح تمثيله بنحو
وثانيهما ان ترتيب اللفظ على الاكل شاهد على تقديم الاكل عليه في اللفظ لا يتصور الا من الفم
فقول المحشين يقال لفظت النواة او بقوله هذا وترتب عليه اكلت التمرة مع ان معنى الثاني
انسب بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث وان كان اشد انطباقا الا انه لما كان متعديا
بحرف الجر فالمناسب للمعنى الاصطلاحي اللفظ به وكونه اخص من المعنى العرفي لان اللفظ الاصطلاحي
حتى يتناول الالفاظ الحكمية التي لا ينطق بها ومن قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هذا
وقد قال نجم الائمة ان اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا
كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون منقولا في عرف النحاة الا ان يقال انه في عرف
اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقة وهذا العرف يتناوله مع الحكمي ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول
يكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان الحروف من مخارجها سبب للتكلم
والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ بمعنى الرمي

ان المراد به م

اذا رمى النواة
لا من الفم بل ما خرجت من التمر
قبل ادخالها في الفم ... لان المناسب ح ان تقول
لفظت النواة م

اخص معنى العرفي بدل

مطارحوا فاورده وهذا انسب بالمعنى الاصطلاحي حيث ان كليهما بمعنى المفعول وادرد ولد المحقق الشريف على هذا التعريف
دورا لان معرفة التلفظ المأخوذ في تعريفه موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان التلفظ به بمعنى النطق به هو احد
المعاني اللغوية والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شراح هذا الكتاب في الكلمات في اوائل الاعراب
بانها كلمات يلزم ان يكون زيد من جاءني زيد مركبا لم يكن اسنادها مع الكلمة لانه من اقسام الكلمة وان
لم يكن كلمات لم يصدق حد الكلمة ففيه تنافد فذهب بعضهم الى انها كلمات في المركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم
والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست بكلمات واخرجها عن التعريف بان المراد من
اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب مع بعده غير مخرج لحروف الاعراب بل هو مخرج للضمائر واشباهها
والحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعة براسها
لا في ضمن كلمة اخرى كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة مهملا كان او موضوعا قال في الحاشية وانما
قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارات المشهور تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطة
بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع قبل لفظ ان يستعمل انتهى وقدم المهمل مع كون الموضوع اشرف منه
لان الاصل في كل كلمة الاهمال والوضع طار عليها قولك زيد وضرب لم يمثل بالحرف اكتفاء عنه بالكاف
والواو اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه كبرى لصغرى مطوية من الشكل الثاني
ترتيبه ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت ولا شيء من المنوي بمقولة الحرف
والصوت فلا شيء من اللفظ الحقيقي بمنوي وينعكس الى لا شيء من المنوي بلفظ حقيقي وهو المطلوب
قال المحشي ولا ادري انه من اي مقولة ولم يعلم من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا الى الواجب فهو واجب
فان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولته وان كان راجعا الى الصوت فهو من مقولته وفي
المثال المذكور فهو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فتعميم انه ليس من مقولة الحرف والصوت
ليس على ما ينبغي ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدة في الكلام اكتفى عن فهمه عن لفظ عن اعتبار
اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا الى زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد فلا يخفى ما فيه
وانما عبروا عنه باستعارة او دفع لما يتوهم من انه لما عبر عنه بهذا الضمائر كانت موضوعة له
وبين ان التعبير على طريقة الاستعارة واجروا عليه احكام اللفظ الحقيقي لكونه كهو

عليه كهذب ومؤكدا كقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ومعطوفا عليه في ذلك من الاحكام فلما جرت
احكام اللفظ الحقيقي عليه سمي لفظا حكميا والمحذوف لفظ حقيقة اما ان يكون هذا الكلام
منه في مقام التحقيق وبيان ان المحذوف من اي القسمين واما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه الفاضل
في الايضاح من ان المستتر هو المحذوف لكن غير عن المحذوف الذي هو المستتر بالفاعل صونا له عن
حذف الفاعل وبيان الرد ان المستتر لفظ حكمي فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقة فلا يكون اللفظ
الحكمي مثالا ح لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان قد هذا للتحقيق لا للتقليل لظهوره في
بعض الاحيان لان المحذوف ان جاز فالتلفظ به ظ وان كان واجبا فالمحذوف ح يمكن التلفظ به وان كان ان كان جايزا ح
غير محتاج اليه وانه يتلفظ به حال اختلال احد الشرائط الوجوب كان لا يقوم مقامه غيره او انتفى القرينة الدالة
عليه وفي هذا الكلام رد على فاضل الهندي حيث قال والمحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه
من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي الوجوب فالمحذوف لا ينافيه فهو قد
حمل اللفظ على من شانه ان يتلفظ به الانسان وظن انه تعليل مستحسن لا غبار عليه وكلمات الله
نه منقح داخلة فيه اه لما اعتبر الانسان في تعريف اللفظ ورد عليه كلمات الله والجن والملائكة
فان المتلفظ بها كل واحد منه وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها واما المحل فليس له دخل في
هذه الضابطة اوليق انها من جنس ما يتلفظ به بل دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها من الانسان
فهذا لايق كلمات الله ولايق الفاظ الله والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب
والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الا قيد بخرجه الدوال مبتدا وغير داخلة خبره وهي جمع
دال والخطوط جمع خط وهي رسوم الحاصلة والعقد جمع عقدة وهي عقدة الاصابع لان كل عقدة
موضوعة لعدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجار والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة
الطريق وهذا الكلام كما قال بعض المحشين تعريض بنجم الائمة حيث قال واحترز بقوله لفظا عن
نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز
الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع لمعنى المفرد
قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف
وخفي ان الشراح فقصد هذا الكلام في غاية السخافة لان مراد نجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه

بعد الدخول

ان
بعد الدخول والاصوب ان يقول المقصد ما قصده ذلك الفاضل فهو في الاحتراز من نقول ان
الدوال الاربع داخلة تحت جميع الفصول الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجيب بانها خارجة
بقيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت فلا حاجة الى ان يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على
عبارته نهاية الانطباق واعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها وانما قال لفظا ولم يقل لفظة اه
لفظة اه والحمل له امران احدهما ان الكلمة لا تكون كلمة حتى تكون لفظة واحدة عرفا وثانيهما المطابقة
بين المبتدا والخبر فكان سائلا يقول لم لا يجري المص على حذوه للامرين المذكورين فاجاب الشارح ببيان المصالح فانهم ح
الامرين اما الاول فلان المص لم يقصد من اللفظ الوحدة التي قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات
الكلمات النحوية عن التعريف كعبد الله علما واجزائه لانه لفظتان عرفا واما الثاني فبان وجوب المطابقة
مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب نحو زيد بصري فبصري مؤول
بالصفة اي منسوب الى البصرة واما في الجوامد فلا يلزم المطابقة نحو هذه الدار مكان طيب واللفظ وان
كان بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل جامد لانه مصدر ويعتبر في مثله الاصل نحو امرأة صوم ولوجوب
المطابقة شرطان احدهما ان لا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى المفعول نحو
زيد جريح وهند جريح وثانيهما ان يكون رافعا لضمير المبتدا فلا يجوز نحو هند حسن وجهها بخلاف هند
حسنة الوجه ولم يتعرض لهما لان مقصوده حصل بما ذكره وليس المقام مقام بيان وتفصيل من كون
اللفظ اخصر لان فيه تاء ين خ ف ح وضع الوضع في اللغة جعل الشيء في الحيز المكان ولما كان
الواضع بسبب تعيين اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي به تخصيص
شيء لشيء لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه دوال الاربع كما سيئته وان قيل المراد ما فهم
الاول او الاول على الثاني او لا كان يلزم منه خروج المشترك او المترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص
هنا القصد كما هو مصطلح ارباب المعاني بل المراد الدلالة وكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا على المعنى
بتعيين الواضع ولهذا اي بعضهم المتكلم ما يفهمه افادة الاحاطة سمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان
الوضع لما كان متعددا فيهما بتعدد الازمان فكان الوضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه

احدهما بالآخر فتدبر   تى اطلق كمية لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم منه شئ الذى هو الهيكل المحسوس

او حس اى شوهد بالعين كمية الدوال الاربع فانا عندما نسمع لفظ الفيب نفهم الشئ الذى هو

نصف الفرسخ او ربعه مثلا   فهم منه الشئ اى بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم التفات الذهن اليه فلا يرد انه

يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم سابقا   قيل الفاصل الهندى القائل يخرج عنه وضع الحروف وكذا وضع الفعل على

ما ذهب به موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه الرضي المحقق والحق انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فلا وحاصل تحرير

الاعتراض ان تعريف الوضع غير مانع   واجيب وحاصل الجواب انه لا يطلق بطلاقها صحيحا الا مع ضميمة يفهم

معناه بسببها وهى سرت البصرة مثلا فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة ويمكن الجواب بان تحميد المعنى

يحتاج الى الدلالة على المعنى بل تعينه   ولا يعيده ما حصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب

اللغة المعبر عنهم باهل اللسان لتسميته للسبب باسم المسبب واطلاق الحرف لا يكون الا مع ضميمة لا يحتاج الا قيد

زايد وهو فيه بعينها كما رجح عليه على تقديم الاول   المعنى ما يقصد من اللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد يقصد

بما يفهم بالقصد شئ هذا مفهوم اصطلاحا ولم يقل ما يقصد اللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد يقصد بغيره كما فى سائر الدوال

الاربع قوله اما مفعل بمكان الفاء وفتحه اى اذا عرفت معناه اصطلاحا فهو فى اللغة اما مفعل اسم

مكان اى مكان القصد سواء قصد شئ ام لا نقل من المكانية الى المفعولية لعلاقة المناسبة لانه اما

مكان القاصدية او المقصودية   او مصدر ميمى بمعنى المفعول يعنى بمعنى عنايته وعناية بمعنى المعنوية

اى المقصود نقل الى المقصود والشئ فهو من نقل العام الى الخاص   او مخفف معنى فاصله معنوى كمرمى

هوى اجتمع الواو والياء فى كلمة واحدة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر

ما قبل الياء وادغمت فصار معنى كمرمى ثم خففت بحذف احد اليائين وقلبت الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهو

الاحتمال وان كان ابعد من جهة اللفظ لعدم وجود نظير له فلذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى والنسب

بمعناه الاصطلاحى لاشتراكهما فى المفعولية وان افترقا بالعموم والخصوص   ولما كان المعنى او جوا

سؤال مقدر وهو ان المعنى ما هو نوع فى تعريف الوضع لانه المعبر عنه بالشئ والمقام مقام الاختصار

فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعده مبنى على عدم دخوله فى مفهومه فكانه عرف الوضع

بانه تخصيص شئ ولم يعبر بالشئ الثانى والحامل له على هذا صحة توصيفه بمفرد وهذا مشعر بان كونه صفة

له لا للفظ كما سيأتى او اخراج حروف التهجى بقيد صريح والذى يحتج فى ثانيا عدم الاحتياج اليه ما ذكره الشـ

الذى

ل الحق فى الجواب ان شئ لما جوز فى تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى بحسب نفس الامر الا انه مفهوم عام يتناول

وغيره فبينه بقوله المعنى   خرجت اى بقيد الوضع وانما لم يحترز به عنه ذكره لان الاحتراز به عنها على النحو مبنى على

تجريده عن المعنى فقيل ذكر المعنى لا معنى له   والالفاظ الدالة بالطبع اى الدال على معانيها بتوسط الطبيعة كدلالة

اح اح على وجع الصدر فان لاحظه اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى هو الدلالة بل ملاحظة ان من كان به

وجع الصدر وطبعه يقتضى التلفظ بهذا اللفظ كما تخرج بها الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ

دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بـ

المهمل ليس بموضوع فى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل رب الملائكة وجبرئيل كذا قال الناظر

وان فى هذا الكلام نظر لان المحاكمة ليس على ما قال لو ابل الفرق واضح فان المهملات هى الالفاظ

التى لم تدل على معنى اصلا والدالة بالطبع دالة على المعنى كوجع الصدر ولكن بتوسط الطبع كما عرفت واما الا

لفاظ الدالة بالعقل فقد يكون مهملة وقد يكون موضوعة ولكن لا للمعنى الذى دلت عليه بتوسط العقل

كزيد فانه موضوع للذات المعلومة الا ان دلالته على كونه دلالته على وجود اللافظ بتوسط وح فاخراجه

عن الالفاظ الدالة بالعقل انما لانه مقام اختصار او لانه معلوم الظهور   اذ لم يتعلق به وضع و

تخصيص اصلا الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص

حروف التهجى التى تقطع اللفظ بحروفها حروف التهجى حروف تقطع اللفظ بها اى حروف تركب منها اللفظ

الموضوع لغرض التركيب لا يقال انها كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناه فلا وجه

للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشئ لا يكون معنى ذلك الشئ اذ المعنى ما يعنى

من اللفظ اى يقصد من اطلاق اللفظ والا لكانت حروف التهجى كلها مترادفة   فى اللام فى قوله

لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل المعنى قولهم وضع اللفظ للمعنى بل للتعليل والغاية مثله فى قولهم

وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظنى ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف التهجى الموضوعة

لمعنى كالكاف واللام الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام وان شئت مثل هذه فاحفظها اما

بعنب الجنبة فانها خرجت انها من حروف التهجى موضوعة لمعنى او بما حققناه لك بـ

بقوله

فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر كلفظ الاسم والفعل والحرف وهو الاعتراض بعد
ما فسر المعنى بما تقدم في محله لكنه مبني على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة
المعنى فان قلت قد وضع بعضها لما كان الاعتراض متفرعا على الجواب عن الاعتراض الاول
الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا اورده في ذيله والا كان المناسب ذكره بعد شرح قوله
مفرد كلفظ الجملة والخبر المراد بالخبر ليس ما يشمل الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قايم وقام
زيد واخواتهما والجملة ما ليس بمفرد فهو اعم من الخبر فذكره بعدها من قبيل عطف الخاص على العام وهذه
العبارة من عبارة المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام على الخاص في ور
هذه الالفاظ اي الفاظ المذكورة في قوله بازاء الالفاظ المركبة التي هي معان للالفاظ المفردة
وان كانت مركبة بالقياس الى معانيها لدلالة جزء لفظها على جزء معناها الا انها مفردة بالقياس الى الا
لفاظ التي هي هذه الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما يشتمل ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ولا ريب
ان جزء لفظ الجملة اعني الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد قايم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع
ذلك المعنى فدلالته على كزيد قائم كدلالة لفظ زيد على معناه وقد اجاب المحشي سيد مركن الدين في شرحه
الموسوم بالمتوسط ليس هيهنا اي في مقام النقض على توقيف مفردا كان او مركبا
لاحظ بالجواب مفرد الاعتراض الاول واجاب بقوله او مركب الاعتراض الثاني بل بازاء مفهوم كلي فالاسم
مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معنى الخ واعترض بان هذا ايضا مفهوم مركب واجيب بانا
سبق وانه وان كان مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع بازاءه وفيه انه
يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب في الجواب انه موضوع لمفهوم اجمالي مفرد عبر عنه بهذه
الكلمات وجعلت له لملاحظته وهو في حد ذاته مفرد افراده الالفاظ كلفظ الاسم بيان للا
لفاظ الجملة وعلى هذا يكون البيان مخصوصا بمفهوم الاسم كانه قال الاسم مفهوم كلي ولذلك المفهوم
افراد وهي الفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف وزيد ونحوها فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة ايضا
ولهذا الخبر عندما تقول لكن ضرب فعل ماض وفي حرف جر والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم
كل الاسم والخبر والجملة وغيرها ومفهوم الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب افراده الفاظ كزيد قايم وقام زيد وثانيهما ان يكون

ليس م

او في م

لفظه م
ليس هيهنا
في مقام
ان في
لماللفظ
او مستعملا
في م
وزيد كلفظ الا

يكون اللفظ موضوعا
كلفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ آخر بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ وهذا الذي اعتمد
عليه في حل هذه العبارة وان كان الاول اقرب فليتأمل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير اي الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة
لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضماير وامثالها مثل الموصولات ونحوها الراجعة الى الالفاظ مخصوصة
مفردة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت زيد فقيل لك
الذي قلته اسم مفرد او قلت زيد قايم فقيل لك الذي قلته اسم مركب جملة فان الموضوع
فيهما اي لكل واحد من الضماير وامثالها او الجملة باعتبار تعدد الامثلة الا ان الموضوع
له خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم فليس هنا كما اي في مقام وضع الضماير وامثا
لها للالفاظ المخصوصة او في مقام ان ترجع الضمير اليها هو الموضوع له في الحقيقة وانما قال بهذا الحقيقة
لان هناك مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا كما في ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فجعل هذا المفهوم
موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذي هو الموضوع له الحقيقة مبهم والمراد افرا
دها وان اردت تحقيق معنى الوضع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول لا بد للواضع في الوضع من تصور
المعنى فان تصور معنى جزئيا وعينه بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه
اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد فان تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا
بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وله
ان يعين اللفظ بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا اذا توجه
العقل بذلك المفهوم العام نحوها وهذا العلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون الوضع عاما لعموم
التصور المعتبر فيه والموضوع له خاص لخصوصية التصور المعتبر فيه واما عكس هذا اعني ان يكون الوضع
خاصا لخصوصية التصور المعتبر فيه والموضوع له عاما فغير ممكن لان الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي ليتوجه العقل
به اليه فيتصوره اجمالا الى الامر بالعكس اي اذا انتقش هذا صحيفة باليقين علم ان لفظة
انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست
موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة

لواحد باوضاع
موضوعة او منفصلا تعدد افراد المتعلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كما هو مثل لسلك الافراد ويكون
الوضع من وضعه له استعمل لها في افراده البعيدة كذا قال جماعة من الافاضل والحق ما افاده المحقق والتحسنه
الشريف وان اليه الفاضل الشارح وهو انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها
مجازا في شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه لكان انا وانت وهذا
ونحوها مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت في لها من المفهومات الكلية بل لا
يصح استعمالها فيها اصلا وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم
استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الا ان يتمسك في اثباته بامثلة نادرة كالرحمن
وقامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل **قوله** على جزئه وانما لم يقل جزء معناه لانه
بصدد تعريف المعنى المفرد فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون للمعنى معنى **قوله** وفيه انه يوهم اه اي
في جعل المفرد صفة للمعنى يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك لان
الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الافراد والفعل وشبهه اذا تعلق بشيء مقيد بصفة في كلام منه
في عرف اللغة ان تقييد هذا الشيء بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان يكون المعنى سابقا
على وضع اللفظ لامتناع وضع شيء لامر معدوم واذا كان المعنى المتقدم متصفا بصفة يجب ان
يكون تلك الصفة متقدمة فانما عبر عن هذا الامر المحقق بالتوهم لظهور المراد في هذا المقام فان اتصاف المعنى
بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه لان المعنى المفرد على ما عرف
ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمركب بالعكس والدلالة فرع الاستعمال فرع الوضع لهما والاحتمال
المذكور مؤيد لما نقله بعض الائمة الاستراباذي من ان الافراد صفة للالفاظ عند النحاة وانما هو
صفة للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم ان ذكر التركيب في اللباب **قوله** فينبغي ان
يرتكب فيه تجوز اي في كون المعنى المتصف بالافراد قبل الوضع والتجوز انما يلزم لما كان
المعنى المتصف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يؤول اليه كما قال ع من

شخصا
من قتل قتيلا فله سلبه اي من قتل شخصا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه فسمى الشخص الحي قتيلا لانه يؤول
الى القتل تفاديا لا ... الا يدل جزؤه وانما لم يقل هنا جزء لفظه لانه يلزم ح ان يكون للفظ
لفظ آخر على ما لا يخفى ... والابدح من ايراد نكتة اه اي حين جعل المفرد صفة للالفاظ صار صفتا للفظ في
صفتان احدهما جملة فعلية اعني وضع والاخرى مفردة اعني مفرد والاحسن في الوصفين لفظ
ليكون الكلام على نسق واحد وكان يمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم ... التتابع
ففي لفظ الاحسن لا بد له من نكتة وهي بيان تقديم الوضع على الافراد بحسب المرتبة لان التقدم
الزماني غير معقول هنا لما عرفت فاستعير ما يدل على التقدم الزماني اعني صيغة الماضي للدلالة على
التقدم الرتبي وانما يحرف التنبيه اشارة الى انه يمكن ان يكون النكتة غيره ذكر وهو ان الصفة الاولى
لما كان لها معمولا اعني الجار والمجرور والفعل اصل في العمل عبر عنها به ... وان لم يب عنده
رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقف بها واذا وقف على المنون
قلبت تنوينه الفا نحو رايت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف ... فانه
مفعول بواسطة اللام الوضع من هذا في اعراضين احدهما ان الحال تبين هيئة الفاعل
او المفعول وتابعهما لا بد من اتحاد العامل في الحال وصاحبها وهو هنا المقام مختلف لان العامل في الحال وضع
وفي صاحبها حرف الجر ووجه الدفع ظاهر ثم
يقدم الحال على صاحبها مع انه نكرة لانه ظرف والظرف يجوز تقديمه على غيره ما سيتلى عليك ... ووجه
صحته اي وجه صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير او من المعنى في الوضع ودفع ما يتوجه من انه يجب
ان يكون الحال وعاملها مقترنان والوضع هنا مقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل الجواب
ان الوضع وان كان مقدما على الافراد ذاتا ورتبة الا انهما مقترنان بالزمان فان اتصاف
المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية ... وقيد الافراد
لاخراج المركبات وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع هو ذات الغير مردود